

الجلسات التالية مداورة بين المكائين. كذلك قررت الحكومة تعيين لجنة وزارية مشرفة على المفاوضات، مؤلفة من رئيس الحكومة مناحيم بيغن، ووزير الخارجية والدفاع اسحاق شامير وارينيل شارون، ونائب رئيس الحكومة سمح اريخ دافيد ليفي (عمل همشعار، ١٩٨٢/١٢/٢٧).

والحقيقة أن تراجع اسرائيل عن مطلبها بشأن اجراء المفاوضات في بيروت والقدس، حدث قبل هذا التاريخ بأسبوع تقريباً، وبالتحديد في ١٩٨٢/١٢/١٩، عندما صادقت حكومتها على وثيقة التوجيهات للمفاوضات، التي أنجزها وزير الدفاع شارون، من خلال اتصالاته السرية مع بعض الأوساط اللبنانية (إدلمار، ١٩٨٢/١٢/٢٠). ويلاحظ أن جميع المواقف والشروط الاسرائيلية التي قدمت خلال المفاوضات منذ جلستها الأولى وحتى الآن، إنما كانت بروح هذه الوثيقة، التي يعتبرها المسؤولون الاسرائيليون الحد الأدنى المطلوب لتقرير جدوى الحرب في لبنان، وذلك بعدما تراجعوا عن المطالبة بمعاهدة سلام كاملة، على غرار المعاهدة مع مصر، فخلال الجلسة الأولى من المفاوضات التي عقدت في خلدته بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٨، قدم الوفد الاسرائيلي مقترحاته لجدول الأعمال، كما وضعها شارون، وفق البنود الآتية:

أولاً، تطبيع العلاقات: أي ائهاء حالة الحرب، وحدود مفتوحة ومكاتب ارتباط ووقف الدعاية المعادية، وعلاقات تجارية وسياسية، واتصالات. ثانياً، ترتيبات أمنية: منع الأعمال العدائية ضد اسرائيل من الأراضي اللبنانية، اقامة محطات انذار اسرائيلية، تحديد طابع القوات التي ستعمل في جنوب لبنان، حرية الاستطلاع الجوي، قيود على ادخال الاسلحة الى الجنوب واقامة نظام رقابة فيه، وجود القوات الغريبة. ثالثاً، انسحاب القوات الغريبة: جلام م.ت.ف، ترتيب اعادة جميع الاسرى وبحث القتلى، انسحاب متزامن لسوريا واسرائيل (يديهوت احروفوت، ١٩٨٢/١٢/٢٩).

اصرت اسرائيل على مقترحاتها هذه، مع ابداء استعداد واحد يتمثل في الموافقة على تغيير شكلي يتمثل في حذف كلمة «تطبيع» من

جدول الأعمال، والمحافظة على جميع مركباته تحت بند العلاقات المتبادلة، كما اتفق عليه أخيراً (إدلمار، ١٩٨٢/١٢/٣١).

وثيقة شارون: حاول شارون قبل بدء المفاوضات فرض صيغة «وثيقة المعادي» التي توصل اليها مع بعض الأوساط اللبنانية غير الرسمية، كي تكون اطاراً للمفاوضات الدائرة، على غرار المقدمة في اتفاقات كامب ديفيد، الا أنه فشل في ذلك. وتعود بداية قصة هذه الوثيقة الى ما اعلنته مصادر مؤشقة في القدس في ١٩٨٢/١٢/١٩، من أن اتفاقاً قد تحقق بين اسرائيل ولبنان نتيجة اتصالات سرية أجريت خلال الاسابيع الأخيرة، بين أوساط اسرائيلية على رأسها وزير الدفاع شارون، وأوساط لبنانية على رأسها شخصية كبيرة مقربة من الرئيس اللبناني، (أعلن فيما بعد أنها تنتمي الى المشابرات اللبنانية). وأضافت تلك المصادر، أن قيادة الكتائب هم الذين بدأوا تلك الاتصالات وأبدوها وشجعوها (هارتس، ١٩٨٢/١٢/١٩). أما الاتفاق الذي تحقق نتيجهها فهو بمثابة «تفاهم حول التوجيهات التي سيعمل بموجبها ممثلو الطرفين خلال المفاوضات حول تحقيق اتفاق بينهما». فالاتفاق أو التفاهم المذكور هو بمثابة اتفاق اطار شبيه بالمقدمة لاتفاقات كامب ديفيد، ويموجبه ينبغي التوصل الى اتفاقات أخرى مفصلة... وهو يشمل عناصر مهمة مثل الغاء حالة الحرب، والتطبيع، والحدود المفتوحة، والتجارة والجمارك، وكذلك انشاء مكتب اسرائيلي في بيروت، اضافة الى بند خاص حول الترتيبات الأمنية في جنوب لبنان، (زئيف شيف، المصدر نفسه).

عرض شارون صيغة هذا الاتفاق - الوثيقة أمام لجنة الضارحية والأمن التابعة للكنيست، واصفاً ايها بأنها بمثابة ورقة عمل ووثيقة مبدئية، تشمل إرشادات حول تطبيع العلاقات، وترتيبات الأمن، وانسحاب القوات الاسرائيلية، والغاء حالة الحرب بين اسرائيل ولبنان، وتتحدث مبدأ الحدود المفتوحة لانتقال الأشخاص والحيوانات، بالاضافة الى الغاء الدعاوة المعادية بين البلدين، والغاء المقاطعة الاقتصادية بينهما. وأضاف شارون أنه من أجل تجسيد هذا الاتفاق، سيفتتح مكتب ارتباط اسرائيلي في